مصر ليست تركيا

نهى خالد*

ملخص

يقدم هذا المقال نقدا لمحاولات الدفع بمصر نحو نموذج مشابه للنموذج التركي، وهو يتناول بالنقد أبرز ثلاث حُجج أو ثلاثة مرتكزات لمن يسمون أنصار النهج الإصلاحي في مصر، وهم الذين— في نفس الوقت— ينافحون عن هذه المرتكزات الثلاثة في إطار المشروع أو النموذج التركي أيضا، والمرتكزات الثلاثة هي:

1. ضرورة المحافظة على العلاقات مع الولايات المتحدة، باعتبارها أولوية استراتيجية في المرحلة المقبلة.
2. الدفاع عن منطلقات وسياسات الفكر اليميني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.
3. إجراء مقايضات أو تفاهمات مرحلية مع المؤسسة العسكرية المهيمنة على الدولة في الوقت الراهن.

والسبب الرئيس في نقد استعارة تلك السياسات الثلاث من الفضاء التركي إلى الفضاء المصري هو الفروق الجوهرية بين الوضع التركي والوضع المصري: استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، وهو ما يسمح لتركيا بأن تعمل وفقا لتلك السياسات، لكنه لا يسمح في الواقع لمصر بأن تسير على ذات الخطى.

مصر وتركيا والاستراتيجية الأمريكية

أولاً، إن الهاجس الاستراتيجي الأكبر للأتراك هو الجار الروسي ومخاطر تمدده الاستراتيجي باتجاه الجنوب، بصرف النظر عن أي تحسّن في العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا. بيد أن المنافس الاستراتيجي هنا (روسيا) ليس بالضرورة أو ليس دائما عدوا، خصوصا إن كانت الجيرة الجغرافية تحتم على الطرفين البحث عن صيغة مشتركة للتعايش، وهو ما يجري الآن بالفعل بين تركيا وروسيا. لكن هذا لا ينفي استمرار المنافسة بينهما وبحث تركيا الدائم عن شركاء إقليميا ودوليا لدعمها في المنافسة، خصوصاً أن تركيا تظل قوة أصغر من روسيا من نواح عدة، وبالتالي فإن التحالف مع الولايات المتحدة في إطار حلف معاهدة شمال الأطلسي (NATO) يبدو أنه

* كاتبة وناشطة سياسية، وباحثة بالجامعة الأميركية– القاهرة.
nohy2011@gmail.com

ضرورة استراتيجية تركية ناجزة وراهنة، مهما تفاوتت مستويات دفء أو برودة العلاقات الدبلوماسية مع الروس والأميركيين.

ثانياً، إن مساحة التمدد الطبيعي للنفوذ التركي هي الفضاء الامبراطوري للاتحاد السوفياتي السابق المتمثل في دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وذلك لصلات جغرافية وعرقية ولغوية، مما يجعلها على خلاف كبير مع الاستراتيجية الروسية، ويجعل التقارب الأميركي التركي تقارباً طبيعياً وفي موقعه الملائم، لما يعطيه من دفعة قوية للمشروع التركي الإقليمي، في مقابل مساعدة تركيا للولايات المتحدة في احتواء المشروع الروسي.

تركيا تحتاج دوماً إلى دعم الولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط لسببين، أحدهما: أن هذا يدفع عنها أطماع روسيا التاريخية في مياه المتوسط الدافئة، والآخر: أنه يعطي تركيا ثقلا ووزنا راجحا بين العرب والأوروبيين.

ثالثاً، إن تركيا تحتاج دوماً إلى دعم الولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط لسببين، أحدهما: أن هذا يدفع عنها أطماع روسيا التاريخية في مياه المتوسط الدافئة، والآخر: أنه يعطي تركيا ثقلا ووزنا راجحا بين العرب والأوروبيين. فالبحر الأبيض المتوسط منقسم تقريبا بين أوروبا والعالم العربي، باستثناء شريط الساحل التركي. وهو ما يعني أن تركيا دائماً طرف من الدرجة الثانية بعد الطرف الأوروبي والطرف العربي اللذان يهيمنان تاريخياً على هذا البحر، إلا في حالتين. الأولى: هي الحالة العثمانية والتي كانت فيها الكتلة العربية والتركية كتلة واحدة تحت لواء خلافة آل عثمان، والحالة الثانية: هي وجود قوة خارجية كالولايات المتحدة الأميركية تعطي تركيا الوزن المطلوب في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما وأن تركيا تسدي للقوة العظمى الأميركية خدمة جليلة بدفع الخطر الروسي عن التواجد المهيمن في مياه البحر المتوسط، وهو تواجد يقلق الولايات المتحدة بقدر ما يقلق تركيا.

هذا التكامل أو التعامد أو التقاطع بين الرؤيتين الاستراتيجيتين التركية والأميركية هو على النقيض تماماً مما هو عليه الأمر في الحالة المصرية. فالوجود الأمريكي في المنطقة، يسير بتناغم كبير بل بتحالف استراتيجي عميق مع مشروع الكيان الصهيوني في فلسطين بإقليم شرق المتوسط. وهو على أقل تقدير العدو التقليدي لمصر والمنافس الاستراتيجي الرئيس لها، ويسير بتناغم واضح وربما أكثر، أيضا مع المشروع الخليجي، وهذا المشروع الأخير يناصب الثورة المصرية ونتائجها ومشروعها العداء بامتياز، مما يجعل مصر في حاجة إلى حليف دولي مختلف تماما عن الحليف الأميركي، حتى وإن استمرت العلاقات جيدة مع الولايات المتحدة.

هذا بالإضافة إلى أن مساحة التمدد الطبيعية لمصر في شمال وشرق إفريقيا وجنوب وغرب آسيا أقل ما يُقال عنها أنها تسير بعيداً أو بمعزل عن تيار السياسة العالمية الأميركية ومصالحها واهتماماتها

الاستراتيجية إن لم يكن مضادا لها. فمعظم هذه المناطق مساحات إما محجوزة منذ زمن بعيد للنفوذ الأوروبي (كالعديد من دول أفريقيا، وأوروبا صديقة أساسية لأميركا وبالتالي فالتحالف مع أميركا لن يعطي مصر قوة الدفع وإفساح المجال التي تحتاجها في فضائها الإفريقي)، وإما أن هذه المناطق محجوزة للنفوذ الأميركي نفسه. وهي الحالة العامة في غرب آسيا من أذربيجان إلى عُمان ومن الأردن إلى باكستان، وهو ما يعني أن مصر، على النقيض من الحالة التركية، لا تحتاج إلى الولايات المتحدة كحليف استراتيجي. بل بالعكس، تحتاج إلى من يساعدها في التقليل من ثِقل الوطأة الأمريكية.

يضاف إلى ما سبق، أن الأوساط الاستراتيجية قد تداولت مؤخرا (منذ شهور) معلومات استخبارية عن اتفاق تنسيقي بين الولايات المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر) على استراتيجية احتواء مزدوج للثورات العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص من ناحية، وكذلك احتواء تمدد النفوذ التركي في غرب آسيا وشمال أفريقيا من ناحية أخرى. بموجب هذا الاحتواء المزدوج ينبغي قطع الطريق على النفوذ التركي في بلاد الربيع العربي خاصة مصر، بناء على قناعة بأن تجربة حكم الإسلاميين الأتراك في حزب «العدالة والتنمية» تقدم المبررات لوصول الإسلاميين العرب إلى السلطة مما يؤدي أيضا لتوسع الدور التركي بالعالم العربي. وبناء على ذلك، اتخذت الصحافة الخليجية موقفا سلبيا سافرا من زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لمصر وليبيا وتونس منذ اشهر، وتراجعت الدول الخليجية الثلاث عن الدعم الاقتصادي الفعّال لمصر كما فعلت قطر (التي خفضت التزاماتها بالاستثمار في مصر من عشرة مليارات دولار إلى 500 مليون على مدى سنتين) وتباطأت السعودية والإمارات في سداد التزاماتها الاقتصادية، وصدرت عن مسؤولين إماراتيين تصريحات شديدة العداء للإخوان المسلمين، سبقها تضييق أمني على الإسلاميين بالإمارات.

التكامل بين الرؤيتين الاستراتيجيتين التركية والأميركية هو على النقيض تماماً مما هو عليه الأمر في الحالة المصرية. بموجب الاحتواء المزدوج ينبغي قطع الطريق على النفوذ التركي في بلاد الربيع العربي خاصة مصر، بناء على قناعة بأن تجربة حكم الإسلاميين الأتراك في حزب «العدالة والتنمية» تقدم المبررات لوصول الإسلاميين العرب إلى السلطة مما يؤدي أيضا لتوسع الدور التركي بالعالم العربي.

مصر وتركيا
بين سياسات اليمين واليسار

تبدو الليبرالية أو سياسات النهج اليميني الليبرالي بشكل عام، بدون الخوض في تفاصيل نظرية عن أنواعها المختلفة، حلاً مؤقتاً في الحالة

التركية لتفكيك قبضة الدولة على المجتمع، وهي المشكلة الأكبر التي تواجه الإنسان التركي، وبغض النظر عن مدى اتفاقنا أواختلافنا مع مشروع مصطفى كمال أتاتورك أو «الكمالية» Kemalism، فربما كان مشروعاً ضرورياً في وقته، لكن الجميع يعلم الآن أن زمنه انتهى وأن المؤسسة العسكرية في تركيا لطالما أساءت استغلال ذكراه وأفكاره لصالحها. لذلك جاء غزو الدولة التركية من قِبل التيار الليبرالي (ذي النكهة الإسلامية) ليعزز من المشروع التركي الجديد بشكل عام، وهو حل مطلوب للتخفيف من حدة هيمنة التيار القومي العلماني خصوصاً. فالعلمانية التركية ليست ديمقراطية ولا ليبرالية، ولكنها علمانية شمولية شبه فاشية وبامتياز، وتتركز في قوى «المركز» السياسي والمؤسسة العسكرية.

جاء غزو الدولة التركية من قِبل التيار الليبرالي (ذي النكهة الإسلامية) ليعزز من المشروع التركي الجديد بشكل عام، وهو حل مطلوب للتخفيف من حدة هيمنة التيار القومي العلماني خصوصاً. فالعلمانية التركية ليست ديمقراطية ولا ليبرالية، ولكنها علمانية شمولية.

هذا يعني أن توجه قوى «المحيط» السياسي الواقعة يمين الوسط في تركيا هو الحل، وقد نجحت بالفعل في صياغة شبه تحالف بين اليمين الليبرالي والتيار الإسلامي والأكراد للعبور بتركيا إلى ما بعد أتاتورك أو «ما بعد الكمالية» أو (post-Kemalism). في حين تم تهميش اليسار لا سيما الكردي، خصوصاً وأن اليسار التركي يعاني جموداً منذ ضربه من قبل العسكر في الثمانينات، ويعاني من فقدان الشعبية الكبيرة نظرا لتحالفه الدائم مع العلمانية المتطرفة.

أما في الحالة المصرية، فغزو الدولة المصرية من قبل تيار جديد في إطار الديمقراطية الليبرالية، سواء كان تيارا إسلاميا أو غيره، لن يحل الأزمة لأن بنية الدولة نفسها معلولة، فهي أصلاً ليست دولة ناجحة (بمعايير الحداثة) كالدولة التي أسسها أتاتورك لتتجه نحو الديمقراطية الليبرالية، وكأنها تسير قدما بقدم مع قريناتها في الغرب والشرق. فالدولة المصرية ليست حديثة بقدر ما هي مجرد ركام مؤسسي لمشروعين فاشلين هما مشروع محمد علي باشا والمشروع الناصري، وحقبتين من الاستعمار الأنغلوسكسوني هما الحقبة الانكليزية والحقبة الأميركية، وبالتالي فالدولة هي بالكامل جزء من المشكلة، وهي تحتاج فعلا إلى حل أكثر جذرية، يتعدى مجرد تغيير الرؤوس الجالسة على المقاعد كما كان الحال في تركيا؛ بل نحتاج في الحالة المصرية إلى نسف المقاعد نفسها لأنه بغض النظر عمن سيجلس عليها، سواء كان ذلك الحزب الوطني (المنحل) أو الإخوان المسلمون أو العلمانيون أو السلفيون أو النيوليبراليون أو غيرهم، فإنه سيضطر إلى استقبال قبلتها المؤسسية، وهي بطبيعتها قبلة

معادية لتمكين الشارع المصري، وهي ليست مصممة لتمكين مصر من الاستقلال الوطني بأي حال.

من ناحية أخرى، الحالة المصرية الراهنة ليست كالحالة التركية القائمة. فالحالة التركية حالة إصلاحية، تتطلب مجرد عبور إلى «ما بعد الكمالية»، وهي حركة تدريجية بطيئة الإيقاع نسبيا وليست سريعة أو شاملة، يرتفع فيها الشارع التركي رويداً رويداً ليزيد نفوذه إلى جانب الدولة، أما الحالة المصرية فهي حالة ثورية، سريعة وشاملة، وهي لا تعبر بل تقفز، وهي تقفز على كل الأنساق السياسية والاقتصادية الموجودة على الأرض، وتقلب المعادلات رأساً على عقب، ليكون الشارع فوق الدولة وليس العكس. وهي حركة خيالها أوسع بكثير من السقف المحدود الذي يعمل في إطاره المشروع التركي، وإن كانت حركة إصلاحية كالتي يقودها حزب «العدالة والتنمية»، ويروقها أن تكون بنكهة يمينية ولا تناسبها ثورية اليسار. إذن في ضوء هذا الاختلاف، تبدو الحالة المصرية معاكسة تماماً، فالنكهة اليمينية في الحالة المصرية ماسخة للغاية في حين أن التيار الثوري يلتئم بسهولة مع المزاج اليساري، والمزاج اليساري لا يعني هنا معناه الأيديولوجي الضيق المحصور في الشيوعية والاشتراكية وغيرهما. لكنه يرمز بشكل عام إلى «المزاج السياسي» لأي مشروع مقبل. فاليمين التركي بالمعنى «الأيديولوجي» الضيق ليس له دور كبير في المشروع التركي، ولكن المزاج السياسي التركي بالتركيبة الراهنة الموجودة الإسلامية-الرأسالمية-المحافظة هو مزاج يميني بامتياز، وعلى هذا النمط يُقاس المقصود بالمزاج اليساري للحالة المصرية.

غزو الدولة المصرية من قبل تيار جديد في إطار الديمقراطية الليبرالية، سواء كان تيارا إسلاميا أو غيره، لن يحل الأزمة لأن بنية الدولة نفسها معلولة، فهي أصلاً ليست دولة ناجحة. الدولة المصرية ليست حديثة بقدر ما هي مجرد ركام مؤسسي لمشروعين فاشلين هما مشروع محمد علي باشا والمشروع الناصري، وحقبتين من الاستعمار الأنغلوسكسوني هما الحقبة الانكليزية والحقبة الأميركية.

تركيا ومصر: عسكر علماني وعسكر وظيفي

أخيراً، إن رجال المؤسسة العسكرية التركية عسكر له مبادئ لا يحيد عنها، لكن مشكلته هي أنه يحمل تحيّزات واضحة نحو فكر معيّن لا تقبله أغلب القطاعات التركية، ألا وهو فكر العلمانية المتطرفة. بالتالي، فالمشروع «الإسلامي الليبرالي» التركي يستطيع أن يتفاهم مع العسكر التركي في هذه المرحلة، حتى يخضّد شوكه ويقلّم أظافره الأيديولوجية رويداً رويداً. أما العسكر المصري فمشكلته ليست فكرية، فهو ليس عسكر دولة قومية كدولة مصطفى كمال أتاتورك، لكنه عسكر وظيفي لدولة وظيفية، بناها محمد علي باشا ليكرس سلطانه، ثم بنى

الحالة المصرية حالة ثورية، سريعة وشاملة، وهي لا تعبر بل تقفز، وهي تقفز على كل الأنساق السياسية والاقتصادية الموجودة على الأرض، وتقلب المعادلات رأساً على عقب، ليكون الشارع فوق الدولة وليس العكس.

عليها من بعده الاستعمار الانكليزي ثم جمال عبد الناصر ثم الأميركيون، وكل هؤلاء بنوه ليكرسوا سلطانهم في اتجاهات مختلفة: إما ديكتاتورية أو استعمارية، لا ليخدموا به الوطن كما هو في مشروع أتاتورك، بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع الفكرة القومية التركية. لذلك فالتفاهم مع العسكر المصري ليس كافيا، بل ينبغي إقصاؤه مباشرة من المعادلة السياسية، لا سيما وأن العسكر المصري مرتبط من ناحية سياسية وهيكلية بالسياسة والمعونات العسكرية الأميركية، والرؤية الاستراتيجية الأميركية للمنطقة ككل، ومرتبط من ناحية أخرى بشبكة النظام القديم، وهما لُب المشكلة كما ذُكر في النقاش أعلاه.

أضف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية التركية مؤسسة ناجحة من الناحية المهنية، وبالتالي فهي تقوم بواجبها بشكل متواصل عبر تسعة عقود—على أكمل وجه— في حفظ الأمن القومي التركي، لكن جل أزمتها هي التدخل في السياسة. في حين أن الحالة المصرية مختلفة كثيرا، فالمؤسسة العسكرية العصرية ليس فقط مطلوباً منها أن تهجر السياسة، كما يحاول البعض أن يختزل مطالب الثورة، ولكنها هي نفسها كمؤسسة مناط بها الدفاع عن الأمن القومي، تحتاج إلى تغييرات هيكلية وسياسية كبيرة، لا تستطيع سياسة التفاهم مع العسكر أن تنجزها. بل المطلوب هنا هو الضغط والطرق المستمر على مسألتين: خروج العسكر من السياسة، وإخضاعهم لسلطة سياسية مدنية منتخبة، وتطهير المؤسسة العسكرية نفسها بما يتناسب مع تفكيك شبكة النظام القديم وإعادة صياغة الاستراتيجية المصرية إقليمياً ودولياً لتحقيق الاستقلال وحماية الأمن القومي، عدا ذلك فإن الثورة لا يمكن بحال أن تكون قد نجحت.

خاتمة

قدمنا في هذه المساهمة مختلف أوجه التباين بين الحالة المصرية الراهنة والحالة التركية القائمة، وحاولنا بسط مختلف عناصره وخلفياته. من ناحية أخرى، سنجد أن النموذج السياسي الاقتصادي الاجتماعي التركي الذي أقامه هناك حزب «العدالة والتنمية» بقيادة السيد رجب طيب أردوغان منذ 2002، في ضوء ما سبق، لا يمكن برأينا نقله كنموذج أو استعارته أو تبنيه في مصر التي تمر بحالة مخاض ثوري، وتتطلع بدأب لتحقيق أهداف ثورتها وإنجاز عملية تحول ديمقراطي سليم واستكمال الاستقلال الوطني وإقامة نظام سياسي يحقق الحرية والعدالة الاجتماعية

والكرامة الإنسانية وتصفية هيكل وعلاقات وفلول النظام الفاسد الذي أقامه الرئيس السابق حسني مبارك والنخبة الموالية له في العقود الثلاثة الماضية.

هناك مرتكز رابع للنموذج التركي القائم وهو نمو ونجاح نظام الاقتصاد الحر القائم على التجارة والتصدير، وعماده رجال الأعمال المحافظين القادمين من مدن الأناضول الرئيسة، ويسمون «عمالقة الأناضول»، من ذوي الخلفيات الثقافية والأخلاقية المحافظة والمختلفة عن طبقة التجار ونخبة رجال الأعمال التقليدية في استانبول، من ذوي التوجه العلماني التغريبي. قدم «عمالقة الأناضول» هؤلاء الأساس الاجتماعي-الاقتصادي لحزب «العدالة والتنمية»، فأقاموا أكبر اتحادات للصناعة والتجارة كالـ«موسياد»، ومولوا أنشطة وآليات الحزب السياسية والانتخابية، وساهموا في تشكيل سياسات حكومته ذات التوجه الليبرالي سياسيا والماركنتيلي (التجارة والتصدير) اقتصاديا والمحافظ ثقافيا ودينيا. هذا المرتكز ليس له نظير واضح في مصر، وربما يتكون مثيله خلال السنوات القادمة، إن أمكن تطهير قطاعات الاقتصاد والأعمال والإدارة العامة والبنوك والتمويل من الفساد وكبار رجال الأعمال الفاسدين المتنفذين الذين يحولون دون بروز مثل هذه الطبقة من رجال الصناعة والتجارة المحافظين ثقافيا وأخلاقيا.

هناك تباين متعدد الأوجه بين حالتي تركيا ومصر، وصعوبة استعارة أو نقل نموذج التجربة التركية الراهنة إلى الحالة المصرية التي تشهد مخاضا سياسيا واجتماعيا وثقافيا واستراتيجيا مختلفا، لكنه لا يحول إطلاقا دون قيام علاقات تعاون اقتصادي وتنسيق سياسي واستراتيجي وثيقة بين البلدين.

في المحصلة هناك تباين متعدد الأوجه بين حالتي تركيا ومصر، وصعوبة استعارة أو نقل نموذج التجربة التركية الراهنة إلى الحالة المصرية التي تشهد مخاضا سياسيا واجتماعيا وثقافيا واستراتيجيا مختلفا، لكنه لا يحول إطلاقا دون قيام علاقات تعاون اقتصادي وتنسيق سياسي واستراتيجي وثيقة بين البلدين اللذين يمثلان جيوسياسيا (مع إيران) مثلث القوى الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط. بل لقد أزالت الثورة المصرية معوقات كثيرة أيديولوجية وسياسية— كان يرسخها النظام المصري السابق— لتعطيل سبل تعزيز كافة مجالات التعاون بين البلدين. ووقفت تركيا شعبيا ورسميا بجانب الثورة المصرية، وأبدت اهتماما لا تخطئه العين بتأسيس أعلى مستويات للتنسيق والتعاون بين البلدين. من ناحية أخرى، لدى نخبة حركات الإسلام السياسي المصرية وأبرز المرشحين لخوض انتخابات الرئاسة المصرية القادمة، هناك قناعات راسخة بإقامة أوثق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية مع تركيا.